اجتهادات
أمن أم حق تاريخى؟

مخاوفُ أمنيةُ ملفوفةُ فى ثوبٍ من المظلومية. وحقوقُ تاريخيةُ تُخرجُ من مكمنٍ كانت مخبوءةً فيه، وتُطرحُ بوضوحٍ نادر. يُشكلُ هذا الخليطُ غير المتجانس محور الخطاب الرسمى الروسى منذ كلمة الرئيس بوتين التى أعلن فى نهايتها الاعتراف باستقلال منطقتين فى إقليم دونباس الأوكرانى.

حديثُ المخاوف الأمنية مفهومُ وقابلُ للنقاش والتفاوض، فضلاً عن أنه حقُ لمن يشعرُ بخطرٍ أو تهديدٍ، سواء كان حقيقيًا أو مُتوهَمًا. لكن خلطه مع حديثٍ خلاصته أن لروسيا حقوقًا تاريخية فى أوكرانيا يثيرُ تساؤلاتٍ مشروعةً عن الهدف منه.

خطيرُ تماماً أىُ حديثٍ عن حقوقٍ تاريخيةٍ فى هذا العصر. يفتحُ بابًا لقلب خريطة العالم رأسًا على عقب. يُلغى دولاً، ويُعيدُ إمبراطوريات، على نحوٍ يجعلُه مُخيفًا إلا لمن يريدون (هدم المعبد على من فيه). أوكرانيا ليست بلدًا مجاورًا عاديًا. أوكرانيا المعاصرةُ أسستها روسيا بعد ثورة 1917. والزعيمُ السوفيتىُ لينين فصل أجزاءً من الأراضى الروسية التاريخية دون أن يسأل ملايين الناس فيها..هكذا يرى بوتين أوكرانيا بوصفها جزءًا من روسيا.

ولعل هذه المرة الأولى التى يُطرحُ موضوع الحقوق التاريخية بهذا الوضوح منذ عقودٍ طويلة. لم يكن صدام حسين صريحًا إلى هذا الحد عندما حاول استخدام ما رآها حقوقًا تاريخية للعراق ضمن ذرائع غزو

الكويت عام 1990. وحدهم الصهاينة الذين ُيصرون على ادعاء حقوقٍ تاريخية قديمةٍ جداً فى فلسطين.

والحالُ أن تلويح روسيا بالحقوق التاريخية لتبرير الحرب يجعلُ موقفها أمام العالم أضعف مما لو قصرت خطابها على وجود تهديدٍ أمنيٍ بغض النظر عن مدى صحته. وحتى إذا كانت الحربُ تجعلُها أكثر شعورًا بالأمن, فهى لا تُحققُ لها مكانةً دوليةً لن تستطيع بلوغها إلا حين تقتدى بمنهج الصين التى تخوضُ معركة تغيير النظام العالمى بـ«النقاط»، لاستحالة الفوز فيها بـ«ضربة قاضية» من أى نوع.